وظيفة المال الاجتماعية

ورقة عمل

على ضوء الرؤية القرآنية التي قدمها العالم الكبير المفكر الإسلامي

الشهيد محمد باقر الصدر -رضوان الله عليه – في كتابه «اقتصادنا»

إعداد

محمد محمد أحمد الانسي

اليمن صنعاء

1448هـ 2026م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تبارك وتعالى:

﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾. سورة النساء الآية (5).

صدق الله العظيم.

مقدمة

تم إعداد هذه الورقة على ضوء الرؤية الإسلامية التي طرحها وقدمها المفكر الإسلامي العالم الكبير الشهيد محمد باقر الصدر -رضوان الله عليه -في كتابه «اقتصادنا»، وتهتم بإبراز الوظيفة الاجتماعية للمال، استناداً إلى رؤية القرآن الكريم وتشريعاته، التي أراد الله أن تكون النور والمنهجية في حياة البشرية، والإطار التنظيمي في وظيفة الاستخلاف وعمارة الحياة.

وفي إطار ذلك، تقدم هذه الورقة؛

قراءةً موجزةً في آثار الهيمنة المالية الربوية المعاصرة، كامتداد لآثار فصل المال النقدي عن وظيفته الاجتماعية وعن دائرة الإنتاج؛ إذ دفع به المرابون بعيداً عن النشاط الإنتاج عبر المجتمع.

وتسلط الضوء على هذا المسار؛ باعتباره من المسارات التي حذّر الله تبارك وتعالى منها، وبيّن ما يترتب عليها من آثار ونتائج سيئة؛ كعاقبة حتمية للإعراض عن هداه، والتهرب من التوجيهات الإلهية التي جاءت في صورة تشريعات وضوابط تنظيمية، لتحقيق مصلحة الإنسان وحماية حياته ومعيشته.

أولاً: الوظيفة الطبيعية للمال

انطلاقاً من معنى كلمة (قياماً) في قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾. سورة النساء الآية (5).

وبما للكلمة من دلالات واضحة الارتباط **بما تقوم به حياة الناس**، وبما تستقيم به شؤونهم، وتحفظ به مصالحهم. وقد جاءت الآية في سياق منع تسليم أموال من لا يحسن التصرف بها؛ لأن الضرر لا يقع عليه وحده، بل يؤدي إلى إضاعة شيء جعله الله قواما للمجتمع كله. ونجد أنه قال: ﴿أَمْوَالَكُمُ﴾، ولم يقل أموالهم، وفي ذلك دلالة اجتماعية قوية؛ **وإشارة إلى وظيفة المال الاجتماعية**؛ التي لا يستقيم الاقتصاد ويستقر إلا باستخدامها استخداماً صحيحاً.

فالمال ليس مجرد ثروة خاصة بالفرد، وإنما هو مما سخّره الله ليكون من مقومات بناء المجتمع والأمة بصورة عامة. والمال في الأصل هو مال الله (وَآتُوهُمْ مِنْ **مَالِ اللَّهِ** الَّذِي آتَاكُمْ)، بالتالي فإن ملكية الانسان له محدودة ومؤقته، وحدودها بالحاجة والانتفاع المسموح في إطار الاستخدام الذي حدده الله.

والمثير للتأمل، أن المال من الناحية الاقتصادية، لا يستمد قوته من ذاته، وإنما من وظيفته الاجتماعية؛ وبقدر دورته وحضوره بين الاستهلاك والإنتاج، وهذه في جوهرها هي الوظائف الاجتماعية.

ويمكن للمرء أن يجد في واقع المعيشة على الصعيد العالمي اليوم، ما يقدم شاهداً على كمال الله وكمال دينه وكفاءة تشريعاته؛ فقد تعذر تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل مال ربوي، وثروة محتكرة، إطارها «دُولةً بين الأغنياء».

> ولم يقتصر الضرر على الفقراء، بل امتد إلى الأغنياء أنفسهم؛ لأن تراجع القوة الشرائية وانخفاض الطلب ينعكسان ركوداً على الأسواق، ويتركان آثارا سلبية على الاقتصاد في كل مجالاته وميادينه.

فالاحتكارات التي يصنعها المرابون مرتبطة دائما بانخفاض وتراجع في القوة الشرائية، ينتهي بركود وتعثر اقتصادي على الجميع لكنهم (يشترون الضلالة) ويريدون أن يضل الناس معهم. **ولو أن البشرية استجابت لربها وخالقها، والتزمت بتحريم الربا والاكتناز، لتمكن المال من أداء وظيفته الاجتماعية تلقائياً وعلى نحو طبيعي، ولما توسعت دائرة الفقر والمعاناة المعيشية في حياة الناس بالشكل الكارثي الذي هي عليه اليوم.**

مقومات القوة الشرائية

لقد ثبت في الواقع أن المال النقدي منفصلاً عن العمل والرؤية والتوجيه الصحيح لا يستطيع أن يغطي الطلب الذي يحتاج الناس إليه. فهو لا يستطيع أن ينتج الغذاء، ولا يولّد الطاقة، ولا يبني مسكناً، ولا ينقل المعرفة إلى الإنسان؛ لأن الذي يقوم بذلك هو الإنسان والإدارة التنفيذية للسياسات والتوجيه الاقتصادي السليم للمال،

وسلامة السياسات مرتبطة بوظيفة المال الاجتماعية التي تعني عملياً تمكين الناس (المجتمع المستهلك) من (الإنتاج) حتى تتوفر لهم قوة شرائية متجددة.

القاعدة الثابتة

يفترض أن تنحصر وظيفة المال النقدي كمقياس للقيم ووسيط للتبادل، باعتباره أداة اجتماعية من أجل انتقال المنفعة ودورانها بين الناس؛ ومن خلاله تنتقل الحقوق على السلع والخدمات والموارد المنتجة. ولا توجد وظيفة اقتصادية للمال مستقلة عن الإنتاج والتبادل.

- آليات توليد القيمة، مرتبطة بكفاءة تفعيل وظيفة المال الاجتماعية. بالتالي؛ لا بد من انتقال المال ودورانه في المجتمع من التبادل إلى الاستهلاك، ومن الاستهلاك إلى الإنتاج، والعودة مرة أخرى في شكل معروض يعود إلى السوق.
- يستمد المال قوته وقيمته من كفاءة ربطه بين الانتاج والاستهلاك. وهذا يتطلب عدم عزله عن خدمة الإنتاج والتداول وتلبية الطلب الفعلي للمجتمع.

***

- وظيفة التجارة ليست غايةً لجمع أكبر قدر من الأرباح، وإنما هي جسر يصل الإنتاج بالاستهلاك فقط.
- والمال هو الأداة التي تسهل عملية التبادل التجاري وتمكن الدورة الاقتصادية من العبور على هذا الجسر.

- إذا تعرض المال للعزل عن هذه الدورة، يحدث الاختلال الاقتصادي تاركاً خلفه الكثير من المشاكل في معيشة الشعوب والمجتمعات.

ولهذا يربط العالم والمفكر الإسلامي الشهيد محمد باقر الصدر -رضوان الله عليه- بين سلامة النظام الاقتصادي وبين "بقاء المال في خدمة الإنتاج والتداول وتلبية حاجة المجتمع"، ويحذر من مخاطر تحويله إلى سلعة تستولد مالا من المال النقدي نفسه، مؤكداً على أن الربا والاكتناز، يمثلان انحرافاً في طريقة استخدام المال، ويؤديان إلى تغيير موقعه داخل الاقتصاد، وتحوّله من وسيط إلى أداة تجلب الضرر والظلم، وتنشر الفقر في المجتمع.

ثانياً: الاقتصاد كطريقة ومذهب لتنظيم الحياة

يميّز **المفكر الإسلامي الكبير الشهيد محمد باقر الصدر في كتابه «اقتصادنا» بين علم الاقتصاد والمذهب الاقتصادي**؛ مؤكداً بأن علم الاقتصاد يبحث في الظواهر الاقتصادية كما تقع في الواقع، ويدرس العلاقات والقوانين التي تحكم الإنتاج والتبادل والأسعار والنقد وغيرها من الظواهر، ليوضح أسبابها ونتائجها.

أما **المذهب الاقتصادي**، فيتجاوز وصف الواقع إلى تحديد الطريقة التي ينبغي أن تُنظَّم بها الحياة الاقتصادية، وتحديد المبادئ والحقوق والحدود والغايات التي يجب أن تحكم النشاط الاقتصادي داخل المجتمع.

هذه التفرقة لها أهمية كبيرة، لأنها تمنع الخلط بين معرفة علم الاقتصاد وبين تحديد الكيفية التي ينبغي أن يعمل بها، فلا **يجوز اختزال الاقتصاد في المعادلات النقدية والمؤشرات والأسعار**، وفي المقابل لا يصح الاستغناء عن التحليل العلمي للظواهر الاقتصادية لمجرد امتلاك منظومة قيمية. فالقيم تحدد الاتجاه والغاية، بينما تكشف المعرفة الاقتصادية عن الآثار التي ينبغي فهمها عند تطبيق تلك القيم في الواقع.

> السياسة النقدية، والمالية، وحركة الأسواق، وارتفاع البطالة، كلها ظواهر يمكن دراستها وتحليلها. لكن غايات النشاط الاقتصادي، ومقدار ما ينبغي أن يحققه النظام من عدالة وكفاية واستقرار، لا تحسمها تلك التحليلات وحدها، وإنما تنتمي إلى **المذهب الاقتصادي** الذي يحدد القيم والغايات التي ينبغي أن تخدمها تلك الأدوات.

في هذا الإطار من المعلوم أن توجيهات الله رب العالمين تبارك وتعالى تقضي بإنزال التشريعات الإلهية إلى موقع التطبيق العملي، وهي بحد ذاتها تتضمن الآلية التي تتحقق من خلالها إقامة القسط.

وعبارة إقامة القسط عند أهل البيت عليهم السلام عبارة عميقة وشاملة أوسع من العدل، وللوصول إليها لا بد من إجراءات عادلة تمنع كل أشكال الظلم الاقتصادي، على رأسها تجريم فعلي للربا والاحتكارات. **إذا تم ذلك أمكن توجيه المال نحو وظيفته الاجتماعية.**

وفي إطار ذلك نجد أن الله تبارك وتعالى لم يجعل إقامة القسط شأناً ثانوياً في حياة البشر، ولا قيمة أخلاقية مجردة كخيار، بل جعلها غايةً أصيلة من غايات الرسالات الإلهية.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾. سورة الحديد الآية 25

ثالثاً: موقع الإنسان في المقومات الاقتصادية

الإنسان هو الذي يحدد كيفية استخدام الموارد وتوزيعها، وهو الذي يوجه استخدام المال بالاتجاه الصحيح؛ ولهذا فإن الإنسان أهم المقومات والأصول. والتأهيل، والوعي، والأمانة، والجودة، والمهارة، والقدرة على التنظيم، وتحويلها إلى عمل هي التي تحدد مقدار ما يستطيع المجتمع استخراجه واستثماره وانتاجه، لتوفير حاجات المجتمع.

والإنسان في نفس الوقت هو صاحب الحاجة ومصدر الطلب، وهو المستهلك، وبالتالي لا بد أن يكون منتجاً؛ حتى يتمكن من امتلاك قدرة شرائية متجددة، فتستمر دورة المال في الاقتصاد كما يجب.

القدرة الاقتصادية الحقيقية مثال ـ الإحياء والعمل

في بحث "توزيع ما قبل الإنتاج" يولي الشهيد الصدر، العمل المنتج، دوراً أساسياً في نشوء الحقوق الاقتصادية، ويستعمل أمثلة الإحياء والحيازة واستخراج الثروات الطبيعية لإظهار أن مجرد وجود المورد لا يصنع حقاً أو ناتجاً من دون فعل إنساني اقتصادي.

ولكي يستقر اقتصاد أي بلد لا بد من توازن بين ما يستهلك سكانه وبين ما ينتجون؛ لأن تعطيل قدراتهم، وجعلهم في موقع الاستهلاك فقط؛ يقود إلى كثير من المشاكل، وبالإمكان أن يمثلوا أعظم أصول المجتمع إذا جرى تمكينهم من الإنتاج وتفعيل قدراتهم.

الرهان هنا يبدأ بالإنسان في موقع القيادة واتخاذ القرار، قبل الإنسان في أي موقع آخر؛ لأن القائمين على شؤون الناس هم المعنيون عن إنزال التشريعات الإلهية موضع التطبيق العملي، وهم المعنيون عن إعداد واعتماد السياسات الاقتصادية الناجحة التي تكفل تفعيل قدرات المجتمع وتوجيهها نحو العمل والإنتاج، بما يحقق هذا الهدف.

رابعاً: الثروة الحقيقية، والمال، والدورة النقدية

الثروة الحقيقية هي الإنسان، وما ينتجه ويستثمره من سلع وخدمات وموارد تلبي حاجاته وتحقق له المنفعة. أما المال، فليس ثروةً حقيقية في ذاته، وإنما هو وسيلة تُسهِّل التبادل.

> والدورة النقدية، هي الآلية التي تنتقل من خلالها الحقوق والمطالبات على الثروة بين المنتجين والمستهلكين عبر مختلف حلقات النشاط الاقتصادي؛ بدءا من الزراعة واستخراج المواد الأولية، مروراً بالنقل والتصنيع والتوزيع، وانتهاءً بوصول السلع والخدمات إلى المستهلك النهائي.

ومن خلال هذه الحركة، يتدفق المال داخل **سلاسل التوريد وسلاسل القيمة**، فيربط بين الموردين والمنتجين والموزعين والمستهلكين، ويمكّن كل حلقة من الحصول على حقوقها ومواصلة نشاطها. وبذلك تسهم الدورة النقدية السليمة في استمرار الطلب والإنتاج، وانتظام سلاسل التوريد، وتكامل حلقات القيمة المضافة، وتجدد الدورة الاقتصادية، بما يضمن انتفاع المجتمع المستمر بالسلع والخدمات.

مثال ـ مضاعفة النقود

مضاعفة حجم المعروض من النقود المتاحة للإنفاق من دون زيادة مقابلة في العرض، لا تجعل المجتمع غنياً؛ بل تقود إلى رفع المطالبات النقدية على الثروة نفسها على (السلع والخدمات)، من دون أن تزيد حجم تلك الثروة (السلع والخدمات)، وهذه الحالة تقود إلى رفع الأسعار حتماً، أمام معروض سلعي أقل من المعروض النقدي.

أما إذا وُجِّهت النقود إلى طاقات إنتاجية معطلة وموارد غير مستثمرة، وأسهمت في تشغيل الإنسان والآلات والأرض والموارد، فأنتجت غذاءً وطاقةً وسلعا، فإن الزيادة النقدية تشكل قيمة اقتصادية، بدلاً من أن تقتصر على زيادة المطالبات النقدية على ثروة قائمة.

خامساً: وظيفة المال في التداول

يعالج الشهيد الصدر في كتابه «اقتصادنا» قضية التداول ووكالة النقد عن السلعة، ثم يعود في نظرية الإنتاج إلى بحث الصلة بين الإنتاج والتداول. وينطلق من أن دخول النقد غيّر طبيعة المبادلة؛ فبعد أن كان البيع والشراء مجتمعين في عملية واحدة في المقايضة، أصبحا مع النقد عمليتين منفصلتين: بيعا متبوعاً بشراء.

ويعترف الشهيد الصدر -رضوان الله عليه- بأن المال النقدي أحدث تحولا جوهريًا في عملية التبادل؛ بعد أن كانت المقايضة تجمع البيع والشراء في عملية واحدة، فصل النقد بين العمليتين، فأصبح من الممكن أن يبيع الإنسان سلعته اليوم دون أن يكون مضطرًا إلى شراء سلعة أخرى لا يحتاج إليها.

ولكن هناك مشكلة يؤكد عليها الشهيد الصدر ممثلة في أن "هذا التحول النقدي يدفع بالكثير إلى اكتناز المال وتجميده"، بدلا عن عودته مباشرة إلى دورة التبادل والإنتاج.

وقد تطرق لها الشهيد الصدر بشكل مفصل في سياق حديثه عن مشكلة الوظيفة الطارئة التي أضيفت للنقد وهي وظيفة الاكتناز. وللإسلام موقف واضح منها، حيث يتوعد من يكنز المال بالعذاب الشديد في الجحيم.

مثال الحنطة والصوف

يضرب الشهيد الصدر مثالاً من منتج الحنطة الذي يبيع حنطته بالنقد ثم لا يكون مضطراً إلى شراء الصوف في اللحظة نفسها. فالنقد يحرره من المقايضة المباشرة؛ لكنه يتيح تأجيل الشراء ويقود إلى الاحتفاظ بالنقد.

وهنا يتوقف العالم والمفكر الإسلامي محمد باقر الصدر مشيراً إلى شيء مهم جداً، وهو إضافة (وظيفة الاكتناز) إلى المال النقدي، فوق وظيفتي التبادل والتقييم، وبناء على ما يترتب على الاكتناز من ضرر يؤكد الشهيد الصدر على أهمية توجيه النقد ليقوم بوظيفته الاجتماعية بعيداً عن أي مسارات أخرى.

ويؤكد على أهمية الالتزام بالوظيفتين الأصليتين للنقد؛ مقياسًا للقيم ووسيطًا للتبادل، بعيداً عن الوظيفة الطارئة التي أضيفت إليه، وأصبح أداة للاكتناز وتراكم الثروة.

في الواقع تكمن المشكلة الفعلية في الإنسان نفسه، تحديداً بالقبول بالانتقال إلى نظام مصرفي ربوي وعملات ورقية. هذا الانتقال وهذا القبول هو في الواقع استبدال من الانسان للتشريعات الإلهية التي فيها الحلول الكاملة، ولا نظير لكفاءتها، ولو عمل

الناس بها لما حدث الظلم الاقتصادي، ولما خرج المال النقدي عن وظيفته الاجتماعية نهائياً.

سادساً: العمل والكسب

في نظرية توزيع ما بعد الإنتاج يميّز الشهيد الصدر بين مساهمة العمل والأدوات والمال النقدي، ويربط موقفه من الربا بفكرة عميقة تتلخص في أن ملكية النقد لا تبرر عائداً مضموناً من غير انتاج ونشاط اقتصادي حقيقي.

وتوليد القوة الشرائية لا تتم من خلال المتاجرة في المال النقدي، ولا بزيادة كمية العملة نفسها حتى لو كانت ذهبا أو فضة، ولا من زيادة عدد الأصفار المكتوبة عليها، ولا بإصدار المزيد من النقود. إذا زادت كمية المال النقدي، ولم يرتفع الإنتاج بالمقدار نفسه على يد المجتمع المستهلك نفسه، فسوف تحدث مشكلة اقتصادية، سوف تزداد المطالبات على كمية محدودة من السلع والخدمات، فيرتفع الضغط على الأسعار، وتنخفض القوة الشرائية للوحدة النقدية.

لماذا يجب أن ترتفع كمية الإنتاج والخدمات على يد المجتمع المستهلك فقط؟

التوضيح: في ظل بيئة احتكارية، يمكن لأي دولة أن تطبع نقوداً وتوسع المعروض النقدي، ويمكن للشركات وأصحاب رأس المال الفئة الصغيرة المحدودة أن توسع المعروض من السلع والخدمات سواء باستيرادها او بإنتاجها، ومع ذلك لا يمكن توليد قوة شرائية؛

لأن توليد القوة الشرائية مرتبط بتمكين المال من وظيفته الاجتماعية.

هذا يعني أنه لا بد أن تتولد القيمة والقوة الشرائية على يد الفئة التي تستهلك نفسها، (المجتمع)، وثمة اعتراف حتى في المجتمعات الغربية رعاة النظام العالمي الربوي، بأن الاستقرار الاقتصادي مرهون بتمكين المجتمع، وهو ما يعبر عنه بمشاركة (الطبقة المتوسطة) في الاقتصاد، "الطبقة التي تمارس الإنتاج، وتمتلك أدواته، وليست مجرد عمالة رخيصة مع فئة صغيرة من الأغنياء.

ولم يتحقق نهوض اقتصادي مؤقت في بعض الدول، إلاّ حين اعتمدت سياسات اقتصادية تقوم على المجتمع، وربط الإنتاج فيها بسكان الريف "الشركات الصغيرة والمتوسطة".

وبناء الطبقة المتوسطة، والحفاظ عليها، وإضافة الفقراء إليها وإدخالهم دائرة الإنتاج؛ وإعادة من يخرجون منها (الغارمين) هي مسؤولية أساسية منوطة بالدولة في الإسلام. في ظل هذه القاعدة يمكن أن تتولد قوة شرائية في يد الفئة المستهلكة نفسها، ويمكن أن يحدث التوازن بين الاستهلاك والإنتاج. بالتالي الاستقرار والنهوض النافع.

أما ارتفاع الإنتاج والصادرات من غير مشاركة المجتمع في الإنتاج فلا يحل المشكلة؛ لأن المهم هو اتساع قاعدة من يشاركون في الإنتاج.

وإذا تركز الإنتاج والدخل وبقي (دُولة بين الأغنياء)، الفئة القليلة من الشركات، فقد ترتفع مؤشرات أرقام ما يسمى بالناتج الكلي،

بينما تبقى شرائح واسعة من الناس في معاناة وفقر، وفي ظل ذلك فالنتيجة الحتمية هي مراكمة المشاكل، وتعرض القدرة الشرائية للتآكل والوصول إلى الركود والتعثر العام. والنموذج الكبير، الشاهد الصارخ، اقتصاد الهند بما فيه من مؤشرات الاقتصاد الكلي الضخمة، وصادرات ذات قيمة ضخمة، ومع ذلك فالوضع المعيشي للمجتمع يفاقم الشقاء ويضاعف مستويات الفقر والمعيشة الضنكا ويرفع أعداد المنتحرين سنوياً إلى أرقام مهولة وكارثية.

الأرقام الرسمية من المكتب الوطني لسجلات الجرائم في الهند (NCRB)تقول بإن إجمالي حالات الانتحار في الهند عام 2024 بلغ 170,746حالة . ومن بين هذا العدد الكبير 10,546 حالة انتحار لأشخاص كانوا في قطاع الزراعة.

مثال: سياسات إدارة وتوجيه المال بطريقة صحيحة

لو تم تحويل أصول بنك أو أكثر من بنك، من البنوك الحكومية، لتوفير الكهرباء المستقرة مجاناً أو برسوم رمزية أو رسوم الكلفة الحقيقة فقط عبر **(محطات توربينات الغاز) فإن المال هنا سوف يولد قدرة إنتاجية جديدة؛ ويرفع مستوى الإنتاج، ويخفض الكثير من التكاليف، ويوسع فرص العمل، ويزداد المعروض الحقيقي من السلع والخدمات. وكذلك توفير شبكات نقل بالقطارات أو السكك الحديدة، يترتب عليه خفض التكاليف بشكل كبير.**

بينما يؤدي توجيه المال نحو المضاربة في النقد إلى مزيد من المشاكل المعيشية في المجتمع. وقد يستطيع بلد ما زيادة الأجور أو السيولة أو الإنفاق بالعملة المحلية، لكن إذا كان يعتمد على الاستيراد في معظم غذائه ودوائه وطاقة إنتاجه ومدخلاته الصناعية، فإن زيادة المعروض النقدي تتحول إلى ارتفاع في الأسعار، وعلى قدر ارتباط العملة بالحاجة إلى العملات الأجنبية تتعرض للمحق والنقصان من قيمتها وقوتها الشرائية.

ثامناً: الاكتناز ـ الفرق بين الثروة الخاصة والوظيفة الاجتماعية

يربط العالم والمفكر الإسلامي الشهيد محمد باقر الصدر ـ رضوان الله عليه ـ منع اكتناز النقد بوظيفته في التداول والنشاط الاقتصادي، ويوضح بأن التشريع الإسلامي لا يريد للمال الابتعاد عن المجتمع، بل يدفعه إلى البقاء في مجالات الإنفاق والتبادل والإنتاج.

وفي إطار ذلك يشير إلى أن الزكاة المفروضة على النقد المكتنز، تتكرر بما يؤدي إلى تناقصه مع استمرار اكتنازه، فتدفع صاحبه إلى إخراجه من حالة الجمود وإعادته إلى ميادين النشاط الاقتصادي، حيث يمكن أن يسهم في التجارة والمشاريع الصناعية والزراعية وغيرها.

ويستشهد بآيات الوعيد على كنز الذهب والفضة، ويربط هذا الوعيد بالتخلف عن أداء الحق المالي الواجب وعدم إبقاء المال في ميادين الإنتاج والتداول والنشاط

الاقتصادي. قال الله تبارك وتعالى: (**وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ**). سورة التوبة (34 إلى 35). **هذه الرؤية تؤكد أهمية وظيفة المال الاجتماعية.**

تاسعاً: التوازن الاجتماعي

يضع المفكر الإسلامي الكبير الشهيد محمد باقر الصدر «التكافل العام» و«التوازن الاجتماعي» في صميم العدالة الاقتصادية. ويوضح في الوقت نفسه، أن العدالة والتوزان لا تعني مساواة الناس بالدخول والمرتبات، لأن قدرات الناس مختلفة، ويرى بأن العدالة والتوازن تتحقق من خلال شيئين أساسيين:

1. الأول: اعتماد الدولة أجوراً عادلة، حدها الأدنى حدها الأدنى أن تكون كافية لتمكين العامل من الوصول إلى متطلبات الحياة وأساسيات المعيشة، هو ومن يعول بما يحفظ له كرامته.
2. التزام الدولة بوظيفتها الاجتماعية، وتوفير احتياج فئة كبار السن وغير القادرين على العمل، وذوي الإعاقة والمرضى وغيرهم ممن يتعذر عليهم الدخول في دائرة الانتاج. من خلال الزكاة.

وستكون الزكاة كافية لتغطية الضمان الاجتماعي بسهولة، لو كانت الأنظمة والحكومات الإسلامية ملتزمة بسياسات حماية القيمة الاقتصادية من الربا والاحتكارات، وما يمنع فرص الإنتاج كالاستيراد لما هو متوفر وما يمكن انتاجه محلياً، وفتح الأبواب لرأس المال الأجنبي الناقل للقيمة، أي ملتزمة بـ (وظيفة المال الاجتماعية).

معادلة تحقيق التوازن الاجتماعي

المفارقة الكبرى أن مقدرة الدولة على تحقيق التوازن مرهونة بقيامها بتوزيع المال وتمكينه من القيام بوظيفته الاجتماعية، ولا يوجد شيء أكثر تخريباً وإفساداً لهذا الدور من السماح بالربا والاحتكارات والسياسات الاقتصادية التي تحول بين الناس وبين الإنتاج، مثل السماح بالاستيراد والاغراق لما هو متوفر محلياً وما يمكن انتاجه، لأن هذه السياسات تتعارض مع تمكين الناس من العمل والإنتاج، وتمنع تحقق التوازن بين الاستهلاك والإنتاج. وهذه معادلة ثابتة يقر بها الباحثون المنصفون حتى من غير المسلمين.

عاشراً: مسؤولية الدولة ـ من إدارة المال إلى بناء القدرة الحقيقية

في بحثه عن المهام الاقتصادية المنوطة بالدولة، لم يترك الشهيد محمد باقر الصدر ـ رضوان الله عليه ـ تحقيق الضمان والتوازن الاجتماعي للحركة التلقائية للنشاط الاقتصادي وحدها. فهو يجعل الدولة مسؤولة، عن تهيئة العمل للفرد القادر للمشاركة

في الإنتاج، ليعيش على أساس عمله وجهده. ويحملها مسؤولية توفير حاجته من المال في حالة أصبح الإنسان مسناً أو عاجزاً عن العمل.

ويربط الشهيد الصدر هذه المسؤولية بالتكافل العام وحق الجماعة في موارد الدولة العامة، كما يجعل للقطاع العام دورا في توفير الموارد اللازمة للضمان وتحقيق التوازن الاجتماعي، وفي توجيه جانب من الثروة لخدمة أفراد المجتمع ومصالحه العامة.

وفي سياق ذلك يشير إلى أن النظام الاقتصادي في الإسلام يمنح ولي الأمر مجالا تنظيمياً سمّاه الشهيد الصدر (منطقة الفراغ)، يتيح لولي الأمر اتخاذ السياسات والإجراءات المناسبة للظروف المتغيرة، في إطار الأحكام الثابتة لمواجهة متطلبات العدالة الاجتماعية. **من غير تجاوز أي شيء من التشريعات الإلهية، وهذا الامتياز خاص بولي الأمر.**

وعلى ضوء هذه الرؤية، لا تقتصر مسؤولية الدولة على إدارة النقود أو مراقبة الأسواق وتوزيع الزكاة، وإنما تمتد إلى تهيئة الشروط التي تمكّن المجتمع من العمل والإنتاج والانتفاع بموارده وطاقاته. وبناء قدرة اقتصادية حقيقية تمكّن المجتمع كاملاً من المشاركة في الإنتاج والكسب، وتضمن في الوقت نفسه مستوى مناسبا من المعيشة لمن يتقدم في السن أو يصبح عاجزاً عن العمل والإنتاج.

هذا المعنى يتضح في حديث الشهيد الصدر عن تهيئة العمل وإتاحة فرصة المشاركة في النشاط الاقتصادي المثمر باعتبارها المرحلة الأولى من مسؤولية الدولة في الضمان، قبل الانتقال إلى الإعانة المالية المباشرة.

وبناء على ذلك تبرز أهمية تصويب السياسات الاقتصادية، وربطها بالإنتاج، **ولنجاح ذلك، من المهم النظر بعين الاعتبار بشأن كل ما يفسد ويتعارض مع السياسات الاقتصادية السليمة، ومن ذلك فتح أبواب البلدان للاستيراد، والإغراق بالسلع المتوفرة محلياً وما يمكن انتاجه بمدخلات محلية.** وكذلك القبول بهيمنة رأس المال الأجنبي الذي يمارس نقل القيمة، ويقمع رأس المال المحلي غير الربوي، كما يرسخ التبعية الاقتصادية في الإنتاج والتصدير، وهذه هي وظيفته كقوة ناعمة يستخدمها المرابون وقوى الافساد، وأثرها السلبي يجعلها أخطر أدوات الحروب الناعمة وأكثرها فتكاً وضرراً بالشعوب المستهدفة.

ويكتسب حديث الشهيد الصدر عن **التبعية الاقتصادية** أهمية خاصة؛ فقد نبّه إلى أن الاستقلال السياسي لا يكون كافيًا إذا بقي الاقتصاد معتمدًا على الاستيراد من الخارج. فالاستقلال لا يتحقق بمجرد امتلاك عملة وطنية أو سلطة نقدية، بل يحتاج إلى بناء قاعدة إنتاجية وطنية قادرة على تحويل موارد المجتمع إلى ثروة حقيقية.

كيف يقدم الواقع الاقتصادي اليوم شهادة على كمال الله وكفاءة تشريعاته؟

يمر العالم اليوم بظروف معيشية صعبة تعكس حالة الشقاء والمعيشة الضنكا المقترنة بحالة الاعراض عن هدى الله وتشريعاته العظيمة الكاملة.

قال الله تبارك وتعالى:

﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ۝ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى﴾.

وعلى صعيد الأمة الإسلامية أيضاً، يشهد الواقع اليوم بأن ارتباط الاقتصاد في البلدان الإسلامية برأس المال الأجنبي والقوى الخارجية في استثمار موارده، أو توجيه مشروعاته، أو السيطرة على مرافقه الاقتصادية الاستراتيجية. يعتبر أهم أسباب المشكلة التي نتج عنها فقدان الاستقلال الاقتصادي والسياسي، وتفكيك الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي الذي كان متوفراً قبل مجيء البنوك وقبل ارتباط البلدان الإسلامية بشبكات النظام المالي العالمي الربوي.

هذه الورقة تدعو إلى الاهتمام بفريضة الاكتفاء الذاتي لارتباط موضوعها بتحقيق العزة وبفريضة الوصول إلى القوة الشاملة المطلوبة لتحقيق الغلبة والمنعة أمام عدوها، وهذا شيء ثابت ومن الأساسيات في القرآن ومما يؤكد عليه قرناء القرآن بشكل مستمر. وكل الشعوب قادرة على خفض استيرادها والإبقاء على الأشياء الضرورية فقط.

وبإمكان الأمة الإسلامية الاهتمام بموضوع التبادل التكاملي بين دول الأمة الإسلامية؛ لأنها تمتلك سوقاً ضخماً قادراً على حماية اقتصادها وعملاتها من البقاء في موقع المستقبل للتضخم الربوي على حساب الشعوب وخدمة للمرابين الذين أمر الله باتخاذهم عدواً وليس بتقديم الخدمات لهم وتحميل الشعوب جرعاً مستمرة من تضخم عملاتهم.

وثمة فرص كبيرة ليصبح التكامل الاقتصادي بين بلدان الأمة الإسلامية مجالًا طبيعيًا لتكامل الموارد والأسواق والقدرات الإنتاجية، بحيث تتحول التجارة من علاقة اعتماد أحادي إلى شبكة لتبادل المنافع وتعزيز القوة الاقتصادية المشتركة.

علاقة التضخم الربوي بمشاكل العالم وحروبه

كيف يقوم المرابون بدفع البشرية نحو مزيد من الحروب والشقاء والمعيشة الضنكا؟

عام 1694م، تم تأسيس بنك إنجلترا، ودُشِّن عمله باعتماد السندات الورقية أداةً لتمويل الحكومة، تحت مبرر تمويل الحرب ضد فرنسا. ولم يكن ذلك حدثا ماليا عابرا؛ لأنه تحول إلى قاعدة أساسية في التمويل العام. ومن ذلك اليوم أصبحت الحكومات تعتمد على الاقتراض من المرابين، مع ترحيل أعباء الديون على المجتمع، عبر آليات توزيع التضخم، التي تنعكس في تآكل القوة الشرائية، ومحق القيمة، وتردى الأوضاع المعيشية.

كانت جريمة الربا تمارس سراً كجريمة الزنا، ولكنها بعد تأسيس بنك إنجلترا تحولت إلى جريمة علنية تقوم بها البنوك،

وتعتمد عليها في العمل المصرفي؛ وبسببها اشتعلت الحروب بشكل واسع، وانتشر الشقاء، وتوسعت أشكال المعيشة الضنكا على نطاقات واسعة في حياة البشرية، على نحو غير مسبوق.

بالتوازي مع تأسيس بنك إنجلترا، برز في الاقتصاد العائد المالي من غير الإنتاج، وبرزت الفائدة الربوية مهيمنة وفاعلة في توجيه المسارات الاقتصادية نحو مصالح المقرضين المرابين.

وأصبحت قرارات الائتمان هي المؤثر المباشر في الإنتاج والأسعار والتجارة، وخضع الاقتصاد الحقيقي لتحولات جذرية، وحدثت عمليات تفريخ البنوك، وفي ظل ذلك ظهرت طبقات مالية مهيمنة ونخبة مصرفية متحكمة بتدفقات رأس المال وبسياسات الأسواق، كما توسعت البورصات والأسواق المالية لتغدو أذرعًا فاعلة للنظام المالي الربوي.

اليوم ثمة مشاكل مالية ضخمة متراكمة تثقل كاهل الاقتصاد ناتجة عن التعامل بالربا، ومنها ارتفاع حجم الدين العالمي إلى مبلغ يزيد عن 348 ترليون دولار بنهاية 2025، وارتفاع الدين الأمريكي إلى ما يزيد عن 40 ترليون دولار في منتصف 2026م.

وهناك ما هو أكبر بكثير من الديون، وهو أموال المشتقات المالية، وأحدث رقم رسمي متاح حتى 30أكتوبر 2026، من بنك التسويات الدولية BISلحجم سوق المشتقات المالية خارج البورصة OTC نحو 844.6تريليون دولار القيمة الاسمية، والقيمة السوقية نحو 22.8تريليون دولار. تتوزع أموال المشتقات كما يلي:

1. مشتقات أسعار الفائدة نحو 669.5تريليون دولار، أي قرابة 79.3%من الإجمالي.
2. مشتقات العملات الأجنبية :نحو 148.7تريليون دولار.
3. مشتقات الأسهم :نحو 11.9تريليون دولار.
4. مشتقات الائتمان :نحو 11تريليون دولار.

بالإضافة إلى مشتقات أخرى مرتبطة بالسلع هي التي تشكل البقية. انظر (Apiar Data)

التفسير المالي والاقتصادي للمشكلة

التفسير المالي للمشكلة يتمثل في ما تقوم به الكيانات المالية العالمية من إجراءات لتوريق جزء من أموال المشتقات وأموال الديون، لتصبح قيد التداول في النظام المالي العالمي، وهذه الإجراءات مرتبطة بنتائج سلبية كارثية ستنعكس في معاناة معيشية على الشعوب، بمجرد دخول جزء من تلك الأموال في التداول.

هذا ما يفعله الربا بالناس. وهذا ما يحدث حين يتجاهل المخلوقون توجيهات الخالق العظيم، التي كان فيها لهم الخير والصلاح في الحياة الدنيا وفي الآخرة الأبدية الدائمة. وإنّ أحداث الوضع العالمي الراهن مرتبطة بشكل مباشر بالتناقضات الربوية في الاقتصاد العالمي. **ومع كل مرحلة يصل فيها المرابون إلى أفق مسدود، يلجؤون إلى الانتقال إلى أماكن أخرى، كضرورة لإعادة التموضع وارتداء اقنعة جديدة، تمكنهم من الاستمرار في أنشطة الإفساد والفوضى وصناعة المعيشة الضنكا.**

ونظراً لذلك يشهد العالم (اليوم) تحولات كبرى وانتقالاً لمركز الثقل الاقتصادي والمالي من الغرب إلى الشرق سوف يكون مصحوبا بقدر كبير من الصدمات والصراعات.

***

مهما امتلك الإنسان من قدرات وإمكانات ووسائل، فردًا كان أو دولةً أو قوةً دولية أو قارية أو عالمية، فإنه لا يستطيع الخروج من دائرة السنن الإلهية، ولا تجاوز الخطوط الحمراء التي حذّر الله منها دون أن يقع في العواقب التي توعده بها.

قال الله تبارك وتعالى:

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۖ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا

خَالِدُونَ ۝ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ۝ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ۝ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ۝ ﴾.

سورة البقرة: الآيات 275-279.

الأثر والانعكاسات على شعوب الأمة الإسلامية

المشكلة في الواقع ليست في "أخلاق شخص شيوعي أو رأسمالي بعينه"، بل في انعدام الإرادة الصادقة عند قادة الدول والحكومات، وفي ما يعتمدونه من سياسات وقواعد تملى عليهم من قوى وكيانات التمويل الربوي، بسببها يحدث الاختلال في آليات توليد القيمة، ويتعذر، وتمكين المجتمعات من الإنتاج.

إن حالة المعيشة الضنكا والشقاء والمعاناة في الوصول إلى اساسيات الحياة تعني بوضوح وجود تقصير في الإيمان وتدل على حالة إعراض عن هدى الله وعدم الاستجابة الكاملة لتوجيهاته.

ومن الطبيعي أن تقود حالة الإعراض إلى مزيد من المعيشة الضنكا في الحياة الدنيا والعمى والمصير السيء إلى الجحيم، في الحياة الآخرة، قال الله تبارك وتعالى: ﴿**فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ۝ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى**﴾.

ونظراً لذلك تتحمل الشعوب الضرر والمعاناة أكثر من غيرها في الدنيا والآخرة، لأن قبولها وصمتها جعلها شريكة مع أيدي من يصنع الفساد ويرتبط بالكافرين.

وبما أن بلدان العالم الإسلامي تقع في قلب الصراع، وفي صميم التحولات الجارية بسبب موقعها الجيوسياسي، وامتلاكها الجزء الأكبر من موارد الطاقة والثروات. فمن المؤكد أن أوضاعها ستكون أكثر صعوبة من غيرها؛ لأنها قبلت بالتطبيع والتسليم والارتباط بمن أمرها الله أن تتخذه عدواً وقبلت بعبودية الاستيراد الشامل واستمرت لعقود معتمدة على الخارج.

وكمال قال الشهيد القائد الحسين بن البدر رضوان الله عليه (**ليس التفريط وقت وقوع الحدث بل حين تستمع التوجيهات ولا تلقي لها بالاً**)؛ فقد استمع المسلمون إلى التوجيهات الإلهية، وكان الرد عليها هو الرفض والتهاون والتهرب؛ قال الله تبارك وتعالى:

﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا**﴾. سورة النساء الآية 144.

بالنسبة لمن يحسب بأن إقامة الصلاة وبعض الشعائر، كالحج، وصيام رمضان، وتلاوة القرآن، ستكون بياضا للوجه أمام الله في القريب العاجل بين يديه يوم الحساب، فهو يخدع نفسه؛ لأن حالة الإيمان الجزئي وغياب الاستجابة الكاملة لله، هي حالة واضحة في القرآن وسبق أن حذر الله منها؛ قال الله تبارك وتعالى:

ج

﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ۝ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾. سورة البقرة86-85

الاستنتاج

- ارتباط بلدان الأمة الإسلامية بالمرابين ونظامهم المالي، ينعكس سلباً على القيمة والمعيشة ويعرّض اقتصادها للمحق الاقتصادي.
- الارتباط الاقتصادي والمالي بمن أمر الله اتخاذهم عدواً يجعل الشعوب والاقتصادات عرضة لسموم التضخم الربوي. وسبباً في تعطيل وظيفة المال الاجتماعية.
- الارتباط بالكافرين هو أهم أسباب الوضع المعيشي السيء الذي تعاني منه شعوب الأمة الإسلامية. بالرغم من الحجم الكبير للثروات والموارد التي سخرها الله لها؛ وبالرغم من امتلاك الأمة الإسلامية قوة بشرية ضخمة، تقارب اثنين مليار نسمة، وهذا الرقم مهم واقتصادياً ومن أهم مقومات القوة.

التوصيات /المقترحات

1. العودة الصادقة إلى الله والعمل بمقتضى الإيمان وتفعيل المبدأ الإيماني المهم (اتخاذ الشيطان والكافرين عدواً)، كفيل بتحقيق الحماية للكرامة الإنسانية، والحماية للقيمة الاقتصادية، في بلدان الأمة الإسلامية، وهو الاجراء المتاح والمطلب الممكن النافع لتصحيح وتغيير الوضع السيء.

2. جعل تمكين الإنسان من العمل والإنتاج محورًا أساسيات للسياسات المالية والاقتصادية، واعتماد سياسات حمائية للإنتاج المحلي، بمنع وتجريم فعلي لكل أشكال الإغراق باستيراد ما هو متوفر محلياً وما يمكن انتاجه بمدخلات محلية.

3. توجيه المال نحو الاقتصاد الحقيقي، وخصوصًا الزراعة، والصناعة، والطاقة، والبنية الأساسية، وسلاسل القيمة والتوريد.

4. تسمية المنتج المحلي (الوطني) وربطه برأس المال المحلي، وباستخدام المدخلات المحلية، وسد ثغرات الخداع المنتشر تحت مسمى (وطني) خدمة لرأس المال الأجنبي والمجنس الناقل للقيمة، وعدم الرهان عليه فتركيزه موجه على تثبيت التبعية الاقتصادية وقمع رأس المال المحلي الفعلي ومنع نهوض الإنتاج المحلي، ويتمكن من ذلك بإشكال عديدة تبدأ من خدعة تسميته (وطنيا) وحصوله على الامتيازات والاعفاءات، وإبقاء الشعوب عبيداً في حضيرة الاستيراد.

5. منع وتجريم خروج الأموال من الحدود للمضاربة المالية في أسواق المال العالمية وتقديم خدمات للمرابين بالاستثمار في سندات الخزانة أو الأسهم الربوية.

6. منع وتجريم الاعتماد على رأس المال الأجنبي، ووضع قيود على دخول البلدان. والتوعية بدوره الفعلي السلبي.

7. بناء حد استراتيجي للأمن الغذائي والطاقة والصناعة الأساسية الممكنة والمتوفرة موادها الخام محلياً.

8. اعتماد مراكز دراسات اقتصادية ووحدات قياس المؤشرات الاقتصادية، والمؤشرات المكملة للناتج المحلي، تقيس القدرة الإنتاجية، وفرص العمل، والأمن الغذائي، والقيمة المضافة، ومستوى المعيشة، وتوزيع الدخل والثروة.

9. اعتماد الإيرادات من كبار المكلفين جميعاً دون استثناء، واعفاء موحد لصغار ومتوسط المكلفين، والانتقال من الاعتماد على الجباية والضرائب، إلى المشاريع الاستراتيجية في المجالات الاستثمارية المتوفرة والمتاحة، وعدم تأجيل مشاريعها في ظل الحاجة إليها، وحل مشكلة من يضع العراقيل أمامها.

10. تحديد القيود الحقيقية التي تجعل المال النقدي (المملوك للمجتمع) في وضعية الجمود أو الهجرة، وكذلك القيود التي تعيق الاقتصاد، والعمل على معالجتها قبل التمويل.

انتهى.

والحمد لله رب العالمين على توفيقه.

المراجع

1. القرآن الكريم.

2. كتاب (اقتصادنا) للعالم الكبير الشهيد محمد باقر الصدر-رضوان الله عليه-، وبخاصة المباحث الآتية: «اقتصادنا في معالمه الرئيسية»؛ «المشكلة الاقتصادية في نظر الإسلام وحلولها»؛ «دور العمل في التوزيع»؛ «التداول»؛ «الصلة بين الإنتاج والتداول»؛ «مسؤولية الدولة في الاقتصاد الإسلامي»؛ «التوازن الاجتماعي».

3. دراسات ومقالات أخرى للباحث محمد الانسي في الموقع الاقتصادي https://aliqtisad.org/